طريق ايصال المياه من نهر الاردن العلوي ، شمال بحيرة طبريا ، الى خزان في بيت نيتوفا ، على بعد ٥ أميال شمال الناصرة ، ونقلها من هناك بواسطة قناة الى النقب ، وشق قناة أخرى من بحيرة طبريا الى وادي بيسان . على أن تؤمن حاجة الاردن الى مياه الري عن طريق قناتين مهمتهما نقل مياه اليرموك الى الغور مع المحافظة على التخزين الرئيسي في بحيرة طبريا . واقترح المشروع ، في سبيل ازالة المخاوف الاردنية ، بأن يصار الى اقامة نظام سيفون في داخل الاراضي الاردنية لنقل مياه اليرموك ، عبر مجرى نهر الاردن ، الى الجانب الغربي . وهكذا ، فان تموين الاردن بمياه الري على الضفاف الجنوبية لن يكون خاضعا للسيطرة الاسرائيلية الا بالنسبة لمياه الفيضان الشتوية التي ستخزن في البحيرة وتطلق فيما بعد عبر قناة تغذية الى الجانب الشرقي من مجرى نهر الاردن(٢٨).

ذهب مشروع كوتون ، الذي تضمن المقومات الرئيسية لمشروع لاودرميلك — هايز ، الى ابعد مما ذهب اليه مشروع « مين » ، هذا الذي تجاهل خطوط الهدنة والحدود السياسية ودعا الى ادخال المياه الموجودة خارج حوض الاردن — اليرموك في المشروع الموحد « لان الحدود المائية — الهيدروغرافية — ليس لها معنى حقيقي » . أن المصادر المائية محل البحث هي ، بالطبع ، تلك التي تخص نهر الليطاني الذي تفصل حوضه عن حوض نهر الاردن سلسلة من الجبال . لقد زعم مجلس اسرائيل الاستشاري لشؤون الري والطاقة الكهربائية المستمدة من القوة المائية بأنه « لا يستطيع ان يفهم لماذا حذف استخدام مياه الليطاني كليا من أي مشروع اقليمي حقيقي سواء من ناحية التحليل او البرنامج »(٢٩).

بينما يوزع مشروع « مين » ما مجموعه ١٢١٣ مليون متر مكعب من مياه الاردن واليرموك على الدول المجاورة للنهر، فان مشروع كوتون يخصص ما مجموعه ٢٣٤٥٫٧ مليون متر مكعب لري ٣٠٫٠٠٠ دونم في سوريا و ٣٥٠٫٠٠٠ دونم في لبنان و ٤٣٠٫٠٠٠ دونم في الاردن و ١٫٧٩٠٫٠٠٠ دونم في اسرائيل ، والفارق في كميات المياه يغطى من مياه الليطاني . ونتيجة لذلك « تقول خلاصة المكتب الاسرائيلي للاعلام » فان الصعوبات التي تتراءى كبيرة في مشروع « مين » ، كصعوبة التوفيق بين حاجة كل دولة من دول الاحواض الى الري وبين الوجود الفعلي للمياه في داخل هذه الاحواض ، تصبح ثانوية في ظل مشروع كوتون(٣٠).

وترى وجهة النظر الاسرائيلية ان مهمة المياه التي حددت على أساسها التوزيعات خاضعة للتجربة الفعلية في استهلاك المياه ، هذا بالنسبة الى لبنان وسوريا والاردن . اما بالنسبة لاسرائيل ، فأن تقرير كوتون طرح مقولة مؤداها « بأن المياه المخصصة لاسرائيل هي فائض لا يستفاد به في دول الحوض الاخرى . وعلى خلاف الوضع في تلك الدول ، فان مساحة الاراضي الصالحة للري في اسرائيل ، خاصة في السهل الساحلي والنقب ، تزيد على كمية المياه المتاحة لها »(٣١).

وتدعيما لمقولتهم ادعى الاسرائيليون بان الجزء الاكبر من منسوب مياه نهر الليطاني لا يستغل في الري في داخل لبنان و « أن تحويل الفائض من مياه هذا النهر لن يعوق ابدا تطوير الري في لبنان على اعتبار ان القسم الاكبر من منسوب المياه سيبقى مهدورا في البحر الابيض المتوسط ما لم يحول باتجاه الجنوب »(٣٢).

يرمي مشروع كوتون ، في الواقع ، الى السيطرة على منابع المياه في حوض الاردن ، كالحاصباني وبانياس ، توصلا للمياه العذبة ، ويتطلع المشروع شمالا ، الى خارج حوض النهر ، اي الى نهر الليطاني ، سعيا وراء منابع أخرى للمياه العذبة . كان هذا